

# تسهيل بدء نفاذ المعاهدة

تتناول المادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مسألة بدء نفاذ المعاهدة. وتتوخى هذه المادة

اللجوء إلى آلية عمل بعقد مؤتمرات منتظمة بغية تسهيل بدء نفاذها (وقد شاعت الإشارة إليها باسم "مؤتمرات المادة الرابعة عشرة")، إذا لم يحدث هذا البدء بعد ثلاث سنوات من تاريخ فتح باب التوقيع عليها. وقد عقد المؤتمر الأول المعني بالمادة الرابعة عشرة في فيينا في عام ١٩٩٩. ثم عقدت مؤتمرات لاحقة في نيويورك في عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٥، وفي فيينا في عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٧.

ويدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد المؤتمر بناءً على طلب الدول التي صدّقت على المعاهدة. ويدعى ممثلو الدول المصدّقة إلى المشاركة في المداولات. وأما الدول الموقعة والدول غير الموقعة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فتدعى إلى حضور المؤتمر بصفة مراقبين.

وتبحث مؤتمرات المادة الرابعة عشرة وتقرّر عادةً بتوافق الآراء ما هي التدابير، المتّسقة مع القانون الدولي، التي يجوز الاضطلاع بها للتعجيل بعملية التصديق بغية تيسير بدء نفاذ المعاهدة.



وزيرة خارجية النمسا، السيدة أورسولا بلاسنيك، ووزير خارجية كوستاريكا، السيد برونو ستاغنو أوغارتي.

كذلك شاركت في المؤتمر سبع دول من الدول التي يلزم تصديقها على المعاهدة من أجل بدء نفاذها، ولكنها لم تصدق عليها بعد. وقد انضمت ست من هذه الدول إلى الدول المصدقة والموقعة في التوقيع على الإعلان الختامي. وكانت هذه الدول هي إسرائيل وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية والصين ومصر وكولومبيا. كما أن باكستان، وهي دولة غير موقعة ولكنها مذكورة في المرفق ٢، تكلمت في المؤتمر لأول مرة منذ عام ١٩٩٩.

## إعلان بالدعم

وجّه المؤتمر بإعلانه الختامي رسالةً سياسيةً قويةً دعماً للمعاهدة. وتصف وثيقة الإعلان الحظر الذي تنصّ المعاهدة على فرضه على التجارب النووية باعتباره "تديباً فعلياً لنزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها بجميع وجوهه". وقد أعربت الدول المصدقة والموقعة على السواء عن قلقها بأن المعاهدة لم يبدأ نفاذها بعد انقضاء ١١ عاماً على تاريخ فتح باب التوقيع عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. علماً أنّ التطورات الحديثة تجعل بدء نفاذ المعاهدة أمراً عاجلاً اليوم أكثر من أي وقت مضى من قبل.

وقد رحّبت الدول بالتقدم الهام الذي تمّ إحرازه بتأمين ١٥ تصديقاً وتوقيعاً واحداً في غضون العامين منذ انعقاد آخر مؤتمر حتى الآن. ومن ثمّ حققت المعاهدة إجماعاً شبه عالمي في الانضمام إليها بفضل توقيع ١٧٧ دولةً وتصديق ١٤٠ دولةً من تلك الدول. وهذا التقدم يبيّن بوضوح 'العزم القوي لدى الأكثرية الواسعة من الدول على عدم القيام بأي تفجير تجريبي للأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر'.

وفي الرسالة التي وجّهها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي-مون، إلى المؤتمر، ناشد بخاصة تلك الدول التي يلزم تصديقها على المعاهدة لكي يبدأ نفاذها أنّ توقع وتصديق عليها.

## بيانات أدلي بها في المؤتمر

- تهيب حركة بلدان عدم الانحياز بقوة كافة الدول الحائزة أسلحة نووية، وكذلك جميع الدول التي تمتلك قدرات الأسلحة النووية أن تحرص على احترام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية روحاً ونصاً. السفير مهد أرشدم. حسين، الممثل الدائم لماليزيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

- سوف يواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع جميع الدول المصدقة على إقناع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة بالقيام بدورها الأساسي في الحد من انتشار الأسلحة النووية والمضي قدماً في نزع السلاح النووي. السيد خويابو غوميز كرافينهو، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في البرتغال، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

- إن اليابان، بصفتها الدولة الوحيدة التي عانت محنة الدمار النووي، تهيب بالمجتمع الدولي أن يضمن عدم قيام أي بلد بإجراء تجارب نووية من جديد قط. السيد هيتوشي كيمورا، كبير نواب وزير شؤون خارجية اليابان.

## شروط بدء النفاذ

بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مشروط بالتصديق عليها من قبل جميع الدول المذكورة في المرفق ٢ بالمعاهدة. وما يُسمّى بدول المرفق ٢ البالغ عددها ٤٤ دولة هي الدول التي شاركت في المرحلة النهائية من المفاوضات بشأن المعاهدة في عام ١٩٩٦ وكانت تمتلك مرافق نووية حينذاك. وحالياً، صدقت على المعاهدة ٣٤ دولةً من تلك الدول البالغ عددها ٤٤ دولة. ومن بين دول المرفق ٢ العشر التي لا يزال عليها أن تصدق على المعاهدة، ثلاث دول لم توقع عليها بعد.

## مؤتمر فيينا في عام ٢٠٠٧

جرى مؤتمر المادة الرابعة عشرة في عام ٢٠٠٧ في يومي ١٧ و١٨ أيلول/سبتمبر في قصر الهوفبورغ الإمبراطوري سابقاً الكائن في وسط مدينة فيينا. وشارك في هذا الحدث الهام ممثلو ١٠٦ دول، ومنها اثنتان من الدول غير الموقعة وهما باكستان وبربادوس. وقد اعتمد المؤتمر إعلانه الختامي بتوافق الآراء - وهي مزية نادرة فيما يخص نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، في هذا العالم المعاصر.



على الصعيد العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وكذلك للجنة .

وأشار إلى أن "من شأن المعاهدة أن تحظر كل التجارب النووية وأن تمضي بنا قُدماً نحو تحقيق أهداف أكبر في تخليص العالم من الأسلحة النووية والحيلولة دون انتشارها".

### كلمة الأمين التنفيذي

في الكلمة التي ألقاها الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، السيد تيبور توت، أمام المؤتمر، أعلم المشاركين بأن البناء التدريجي لنظام التحقق الخاص بالمعاهدة قد سار بوتيرة مطردة منذ انعقاد مؤتمر المادة الرابعة عشرة السابق، فحقق نتائج باهرة. ذلك أنه في غضون عامين منذ انعقاد المؤتمر الأخير، ازداد عدد مرافق الرصد المعتمدة بنسبة قدرها ٦٠ في المائة. كما تضاعف مقدار البيانات ذات الصلة بالتحقق المرسلة إلى الدول الموقعة، في حين بلغ إجمالي حجم البيانات ثلاثة أضعافه.

### رئاسة المؤتمر المشتركة بين النمسا وكوستاريكا

اشتركت النمسا وكوستاريكا في القيام بمهمة رئاسة المؤتمر، الذي تولّى رئاسته كلٌّ من وزيرة خارجية النمسا السيدة أورسولا بلاسينيك ووزير خارجية كوستاريكا السيد برونو ستاغنو أوغارتو. والشارك في رئاسة هذا المؤتمر أسلوب جديد في تاريخ مؤتمرات المادة الرابعة عشرة. ذلك أن هذا المسعى المشترك بين دولتين تمثلان منطقتين جغرافيتين مختلفتين كان رمزاً على تشاركهما في القلق تجاه أسلحة الدمار الشامل والتزامهما بزيادة الدعم



التكلمون في الحلقة الدراسية التي استضافها مركز البحوث التحقيقية والتدريب والمعلومات (من اليسار إلى اليمين): السيد داريل كيمبول، والسيد جاب راماك، والسيد أندريس بيرسبو، والسيد دافيد هافرمايستر.

## حدث خاص: الإنجازات والتحديات والفرص في سياق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

على هامش المؤتمر، استضاف مركز البحوث التحقيقية والتدريب والمعلومات ورابطة مراقبة الأسلحة حلقة دراسية عنوانها: "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية: الإنجازات والتحديات والفرص". وقام بمهمة المنسق فيها السيد أندرياس بيرسبو من مركز البحوث المذكور، وشارك فيها ثلاثة من الخبراء المشهورين بصفة متناظرين، وهم: السيد دافيد هافرمايستر، البروفسور في جامعة البوليتكنيك بولاية كاليفورنيا، الولايات المتحدة، والسيد داريل كيمبول، المدير التنفيذي للرابطة المذكورة، والسيد جاب راماك، الممثل الخاص. وقد حظيت الحلقة الدراسية بحضور جيد حيث بلغ عدد المشاركين فيها أكثر من ١٢٠ شخصاً.

### مناشدة من المجتمع المدني

حضر المؤتمر أكثر من ١٧ منظمة غير حكومية بصفة مراقب. وقد ألقى السيدة ليلي غونداكر، من الاتحاد النسائي الدولي من أجل السلام العالمي، كلمة في المؤتمر باسم ٤٤ منظمة حكومية من جميع أنحاء العالم. فذكرت المشاركين بالبُعد الأخلاقي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتوجهت بالنصح إلى الدول المشاركة قائلة بأن 'مواطنيكم وأجيال المستقبل لديكم يعتمدون على حكمتكم وشجاعتكم في حمايتهم من عواقب أخطر الأسلحة التي قد تسبب للبشرية بلاءً لم تعهده في تاريخها'. وأكدت مجدداً بأنه لا ينبغي لأي حكومة أن تقف عائقاً في طريق هذه الخطوة التي لا غنى عنها صوب القضاء على خطر الأسلحة النووية والحيلولة دون وقوع حرب نووية.

وأشار الأمين التنفيذي إلى أن نظام التحقق خضع إلى اختبار أداء عقب وقوع الحدث النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وقد كان ذلك الحدث أخطر امتحان معياري تجاه التجارب النووية طيلة سنين عديدة؛ غير أنه كان أيضاً اختباراً لصلاحية نظام التحقق العالمي الخاص بالمعاهدة، الذي أثبت قيمته بالنسبة إلى الدول الموقعة. وشدد الأمين التنفيذي أيضاً على أن ذلك الحدث، الذي كان مدعاة إلى الأسف وإلى القلق معاً، قد أبرز أيضاً الضرورة العاجلة التي تقتضي العمل على بدء نفاذ المعاهدة وإنجاز البناء التدريجي لنظام التحقق.

### تقرير الإبلاغ المقدم من الممثل الخاص

أبلغ السيد جاب راماك، الممثل الخاص للدول المصدقة للترويج لبدء نفاذ المعاهدة، في تقريره بأنه قام بزيارات في غضون السنوات الأخيرة إلى معظم دول المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على المعاهدة، سعياً إلى تقديم المساعدة إليها في التصديق عليها. وأكد الاقتناع الذي توصل إليه في تلك السنوات بأن العالم يحتاج إلى حظر تام على تجارب تفجير الأسلحة النووية وبأنه يحتاج من ثم إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإن من شأن هذه المعاهدة أن تكبح تطوير أسلحة أشد تدميراً من أيما وقت مضى، كما إنها تشكل الحاجز الأخير الذي يحول دون تحول برنامج نووي إلى برنامج أسلحة نووية.